

أبنية سكنية مخالفة في شارع الثورة على أملاك الإسكان

الوطن

قامت شعبة المخالفات التابعة لدائرة البناء ببلدية اللاذقية بهدم مخالفة مكونة من عدة مستودعات وهي في مرحلة الأعمدة وبناء الجدران وتقع ضمن حرم الشارع الرئيسي لسكن الشباب والمقابل لثانوية الدكتور المحدة.

وبين رئيس الشعبة باسل يحيى لـ«الوطن» أنه تم هدم هذه المخالفة بناء على شكوى مقدمة للمحافظ، منوهاً بأن الشعبة لا تتوانى عن هدم أي مخالفة عند ورود شكوى حولها وتقوم بتسيير دوريات للكشف عن مخالفات البناء في كل أرجاء المدينة، مضيفاً: ولا نسمح بالتجاوز والتداول على الأنظمة والقوانين ومخالفة النظام العمراني والتنظيم وضابطة البناء الرعية، والمدعش في الأمر لنا كصحافة كيف يتم هدم هذه المخالفة وترك مخالفات مجاورة لها ولماذا يتم التعامل بمبدأ (الخيار والفقوس) بتطبيق القانون يا بلدية اللاذقية؟ مع الإشارة إلى أن المحافظ كان قد أوعز بهدم مخالفات مكونة من عدة أبنية ومبينة منذ تسعة أشهر في منطقة قبو العوامية (بستان الباشا) وتجاوب المحافظ مع الشكوى المقدمة بخصوص هذه المخالفات وقام بمعاينة المرتكبين من المهندس ورئيس الوحدة الإدارية وجهاز الإشراف. ما يدفعنا للسؤال أين كانت الوحدة الإدارية ورئيس البلدية وضابطة المراقبة أثناء مرحلة البناء؟ ولماذا لم يتم قمع المخالفات وهدمها قبل إشادتها وسكن الناس فيها؟ وإلى متى نظل لا نعالج المشكلة إلا بعد تفاقمها؟ ونؤكد أن يتم تطبيق القانون على الجميع بالتساوي ومن دون تمييز بين مواطن وآخر.

تجدر الإشارة أنه تم بناء عشرات الكتل والأبنية السكنية على شارع الثورة وضمن أملاك المؤسسة العامة للإسكان ومنها ما هو متجاوز على الرصيف بعضها تم هدم البناء بالكامل والبيض الآخر تم هدم جزئي منها على حين ترك بعضها من دون أي هدم!



طلاب قدموا امتحانات عن آخرين خارج القطر وثلاث عصابات للغش والتزوير

الشعال لـ«الوطن»: ٥٠ ألف ليرة لكل مادة امتحانية وضبط ٣ شبكات رئيسية تتم محاسبتهم

لماذا منعت الآداب أمسية شعرية على أحد مدرجاتها؟



القصوى ولغقت الشعال إلى أن كلية الآداب انتهت من امتحانات الدراسات العليا، مؤكداً أن عدد الطلاب الذين تقدموا لامتحان تجاؤز ألف طالب وطالبة في المجسرات الأاديمية والتأهيل والتخصص ودبلوم التأهيل التربوي، ويتوزعون على ٤٥ برنامج دراسات عليا، على أن تغلن نتائج الدراسات العليا بشكل تدريجي تباعاً، مؤمنة بدراسة إدخال برنامجي دراسات عليا جديدين في علم الاجتماع واللغة الإنكليزية وهم في خطة العام القادم.

ونوهت الشعال بأن عدد الموظفين يقدر بـ ١٢٢ موظفاً وبعدها من الوزارة ورئاسة الجامعة بتزويدنا بـ ٦٥ موظفاً جديداً لرفد الكلية وتسهيل إنجاز الأعمال بشكل أكبر، كما طلبنا موظفين مختصين أكفاء لمشروع خدمة المواطن، علماً أنه تم الاتفاق مع شركة محلية لإدخال البيانات وتدريب عدد من الموظفين لهذا المشروع المهم والضخم.

ولغقت الشعال إلى وجود ٤٠٠ عضو هيئة تدريسية، مؤمنة أنه رغم جميع الظروف والعوامل لم تتوقف أي محاضرة ولم يغب أي أستاذ ولم يلبغ أي يوم امتحاني.

قابل للتلميذ، ليعاصر في المراحل القادمة إلى تطبيق موضوع التسجيل عن بعد، مؤكداً أن نحو ٢٠ بالمائة استفاد من مرسوم الرئيس وتحولوا من طلاب مرسوم إلى طلاب نظاميين بعد تقديم الامتحانات، علماً أنه تم إيقاف استقبال الطلاب من حلب، وحالياً يتم استقبال الوافدين فقط من جامعة الفرات، مؤكداً أن لا توطئ للمستجدين من أي جامعة من الجامعات السورية بعد حالة الاستقرار في الجامعات الأخرى ولا حتى من فروع جامعة دمشق، باستثناء جامعة الفرات، علماً أن التسجيل لم ينته بعد.

كما كشفت الشعال أنه اعتباراً من الفترة القادمة سيتم البدء التجريبي للعمل الإلكتروني لبعض المعاملات الخاصة بطلاب كلية الآداب، ريثما ينتهي إنجاز البناء الخاص بمرکز خدمة المواطن في المحافظة الكلية، والذي من المتوقع أن ينتج مع مطلع العام القادم ضمن اهتمام جهات عليا، ووزير التعليم العالي ورئيس الجامعة لانجاز هذا المشروع الضخم، علماً بأن مشروع خدمة المواطن في الآداب يقضي على جميع حالات الفساد، مبنية أنجاز ٩٠ بالمائة من موضوع أتمتة الورقيات، ويتم العمل بالسرعة

واحد على موافقة شفوية وليست خطية، موضحة بأن الفاعلية كانت بالتزامن مع امتحان دراسات عليا في وقت الظهيرة، وهناك قاعات ومدرجات مخصصة للجوانب التدريسية العلمية، خاصة وأن النائب الإداري دخل إلى المدرج ووجد أشخاصاً من خارج السلك الطلابي يدخلون داخل المدرج وتم توجيهه للتنبيه، ناهيك أن المدرج المذكور لا يتسع إلا لـ ٢٠٠ طالب فقط.

وتابعت: ورغم كل ذلك يحق في إلغاء أي فعالية تتعارض مع أي ناحية علمية، مضيفاً أنه تم التمشير بالعدالة على غير وجه حق، وما تم الحديث عنه مخالف لما حدث ولا صحة له على الإطلاق، ولسنا ضد أي فعالية أو أي نشاط طلابي ولكن شرط ألا يتعارض مع العلم والامتحانات.

وبينت الشعال أن العدد الحقيقي لطلاب كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة دمشق يقدر بنحو ٧٤ ألف طالب وطالبة، يشكلون ثلثي عدد الطلاب في جامعة دمشق، يتوزعون على ١٤ قسماً، وهذا الرقم ازداد هذا العام بشكل كبير وحالياً يتم تسجيل المستجدين، وكشفت الشعال أنه اعتباراً من الأسبوع القادم يبدأ تسجيل الطلاب القدامى بشكل الكتروني لمدى شهر

فادي بك الشريف

كشفت عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة دمشق الدكتورة فائقة الشعال لـ«الوطن» عن إلقاء القبض على عدة شبكات تلاعب وغش امتحاني وتزوير، تضم طلاباً داخل القطر وتوطأوا مع بعض الطلاب الذين غادروا البلد لتقديم الامتحانات بالنيابة عنهم لقاء مبالغ مالية تقدر بـ ٥٠ ألف ليرة سورية لكل مادة امتحانية حسب اعترافات بعض الطلاب.

وأكدت الشعال ضبط العديد من حالات انتحالات الشخصية أو سماعات بلوتوث، مشيرة إلى ضبط الموضوع عن طرق الجهات المختصة، وتم الآن محاسبتهم.

وفي التفاصيل أوضحت الشعال ضبط ٣ شبكات رئيسية، ضمن جهود الجامعة وجميع الجهات، تم اتخاذ عوابة الفصل النهائي وإحالتهم إلى القضاء، مؤمنة بأنه يتم استكمال التحقيقات بهذا الشأن، كاشفة عن تورط بعض الموظفين في هذا الموضوع، مؤكداً اتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم.

وبينت الشعال أنه تمت العودة إلى الوراء عبر التدقيق في بعض الأوراق الامتحانية للبيض ممن وردت أسمائهم في الجداول، مع لحظ وجود خطوط مختلفة بكل ورقة امتحانية، وبموجب ذلك يصار إلى إلغاء بعض العلامات الموضوعية لعدد من الطلاب ممن ثبت تورطهم.

وقالت عميد كلية الآداب: من غير المنطق أن يحصل شخص في الخارج على شهادة أو وثيقة جامعية، مبنية حصول الطالب على علامة لا تحقق له وأحياناً يكون الطالب الذي تم انتحال شخصيته خارج القطر، وهذه كارثة، علماً بأن هناك طلاباً في السنوات الرابعة على وشك التخرج في الخارج اعتمدوا على أشخاص موجودين لقاء مبالغ مادية حسب اعترافات بعض الطلاب، ناهيك عن وجود تزوير وتلاعب تم ضبطه.

في سياق آخر استهدت عميد كلية الآداب الضجة والفوضى «الخبلية» التي أثرت مؤخراً حول إلغاء فاعلية شهادة لطلاب أو خريج جامعي ليس من طلاب كلية الآداب، مضيفاً أنهم حصلوا قبل يوم

١٣ مشروعاً متوقفة في طرطوس

الوطن- طرطوس

الجهة المنفذة من تنفيذ سوى ٢٠٠ متر طولي من دون وجود أي عواقب أو مشاكل.. وفي مشروع مريحين، يؤكد بدران أن العمل متوقف بسبب عدم قدرة الشركة (السود) على العمل لعدم تسلمها مسار المشروع من الجهة الدارسة، وفي مجمع الطواحين فالعمل متوقف من مؤسسة تنفيذ الإنشاءات العسكرية بسبب تحفظها على وجود جرف صخري قاس جداً بحاجة لإزالة وفي الدراسة لا يندأ إزالة عواقب.

وأما فيما يخص مشروع شارع ٨ آذار الذي تنفذه (السود) فالعمل متوقف بحسب كلام بدران بسبب تعديل الدراسة من الشركة العامة للدراسات فرع المنطقة الساحلية وعدم توافق بند البواري والأقطار المطلوبة حتى تاريخه وكذلك لم يتم تسليم الدراسة لمخاطبة الوزارة

وتنظيم ملحق عقد بهذا الخصوص. وفي مشروع شارع الشهيد باسل الأسد تم إعطاء مهلة من المحافظة لمجلس المدينة لاستكمال الموقع وتحرير المسار بشكل أصوي.. وفي مشروع الطريق الترددي لحظة القليعة الدليبية أشار بدران إلى وجود ١٠٠ متر طولي لم يتم مديرية الخدمات الفنية بتحريره وتسليم الدراسة الخاصة به.

المحافظة دعت منذ أيام إلى عقد اجتماع برئاسة نائب المحافظ وحضور عضو المكتب التنفيذي المختص ومديري شركة الصرف الصحي والسود ورؤساء بعض الجمعيات والمدان تم خلاله مناقشة أسباب تعثر المشروعات تقع ضمن قطاعات البلدان

وخلص الاجتماع إلى عدد من المقترحات والحلول ولا نندي إن كان سيتم الحل فعلاً أم سيقى تدور في حلقة مفرغة نتمنعنا من إنهاء هذه المشروعات خلافاً لما طالب ووجه به وزير الموارد المائية الذي رفض تخصيص مبالغ مالية لمشروعات جديدة قبل استكمال المشروعات المتوقفة والمعتبرة، متوقداً بمسألة ومحاسبة المصيرين.

العديد من مشروعات الصرف الصحي التي رصدت لها أموال وبوشر بتفتيها منذ سنوات عديدة في محافظة طرطوس دخلت نفق الاستكمال وعدم الاستكمال لأسباب مختلفة معظمها غير موضوعي وقد انعكس هذا الواقع سلباً على الأعمال المنفذة وعلى الحال العام وعلى خدمة القرى والمدن المستهدفة. ووفق ما أثير خلال زيارة وزير الموارد المائية إلى طرطوس منذ نحو ثلاثة أسابيع تبين أن قيمة هذه المشروعات تصل إلى نحو ٢٦ مليار ليرة وأنفق الكثير منها دون فائدة تذكر حتى الآن لا بل إنها ستبقى من دون فائدة إذا لم تستكمل محطات معالجة بالتوازي معها حتى لا تشكل نفاياتها أنهاراً من مياه الصرف الصحي في الوديان والأنهار الطبيعية كما جرت العادة؛ هذا الواقع تابعته «الوطن» مع الجهات المعنية في طرطوس ومع شركة الصرف الصحي وبتق وبتق وثلاثة عشر مشروعاً من المشروعات المتعثرة أو المتوقفة.. ففي مشروع كرفس مثلاً الذي ينفذه فرع السود يؤكد مدير عام شركة الصرف الصحي تكليف أحمد بدران وجود معارضة شديدة من الأهالي وعلى الرغم من تقديم الموزارة لم تتمكن الجهة المنفذة من متابعة العمل وهذه الحالة تنسحب على مشروع الحارة الشمالية لقرية النقيب فالسبب هو معارضة الأهالي وتمكين تحرير المسار وكذلك مشروعات الحارة الغربية للنقيب ومجدول البحر ويسبور والنوولية التي ينفذه فرع السود.

أما في مشروع ظهر مطرو (سبل) فالسبب هو وجود منطقة أملاك خاصة والبلدية لم تتمكن من الحصول على موافقة صاحب العقار إضافة إلى وجود مشكلة في الدراسة التي لا تتضمن حصصاً مسكراً وهو ضروري للمشروع، وفي مشروع ظهر مطرو «ومتحلق» لم تتمكن

بعد التوقف تجار يبيعون القمح لمؤسسة الحبوب لسعرها المجزي

الحسكة- دحام السلطان

والتجار أيضاً قاموا بتخزين كميات من فائض محاصيل الأقمح منذ بداية الموسم الحالي، وذلك لبدار أراضيهم منها أو طبعاً بارتفاع أسعارها خلال هذه الأيام في السوق السوداء، وبناء على ذلك فقد قاموا بتسويق تلك المحاصيل المخزنة لديهم إلى فرع المؤسسة اليوم من جديد، بعد أن حافظت السوق السوداء على أسعار

السعر منذ بداية الموسم وإلى الآن ليقتفع سعر رقمها عند مبلغ يتراوح بين ١٢٥-١٢٥ ليرة سورية، على حين إن سعر القمح الذي سعرته الدولة منذ بداية الموسم قد وصل إلى ١٤٠ ليرة سورية! ما أدى إلى إقدام أولئك الفلاحين والمزارعين والتجار على تسويق محاصيلهم بالطرق النظامية المعتادة والمتبعة لدى فرع المؤسسة.

وبيّن علي: إن عملية حفظ المخازن قد تمت منذ اليوم الأول للتسويق، وذلك بتجديد أحاسيس الأقمح وحفظها بالطرق الوقائية وباتباع إجراءات الوقاية والأمان والسلامة من الهبر أو التلف، الذي قد يحصل بفعل العوامل الجوية أو الظروف الطبيعية الأخرى، لافتاً إلى أن العمل يجري بالشكل الطبيعي ولا وجود لأي إشكالات قد تعوقه لا سيما فيما يخص عمليات التسويق.

لا يزال هناك إقبال إلى اليوم على تسويق الأقمح من الفلاحين والمزارعين المنتجين إلى مركز الشراء لدى فرع المؤسسة العامة للحبوب في القامشلي، وعلى مدار كل يوم أحد من أيام الأسبوع.

وأكد مدير فرع المؤسسة عبدة عبد الحميد علي: إن كمية المخازين من الأقمح التي تم شراؤها من الفلاحين لهذا الموسم وصلت أرقامها إلى نهاية يوم الأحد الماضي إلى نحو ١٧٨ ألفاً ٢٨٥ طناً، مؤكداً أن عملية الإقبال على التسويق لا تزال جارية بمعدل ١٥٠٠ طن يومياً على مدار الأسبوع.

وأوضح علي: إن الإدارة العامة للمؤسسة قد قامت بتحويل مبلغ ٢٥ ملياراً و٨٤٤ مليون ليرة سورية إلى الآن لفروع المصارف الزراعية في المحافظة كقيم أقمح للفلاحين الذين قاموا بتسويق إنتاجهم من الأقمح إلى مركزي الشراء التابعة لفرع المؤسسة في ريف القامشلي منذ بداية الموسم وإلى الآن. وأشار مدير فرع المؤسسة إلى أن الأقمح التي يتم تسويقها اليوم إلى مركز الشراء في المؤسسة، هي من المخازين لدى الفلاحين والمزارعين

لمصلحة من لا تجبي بدلات إشغالات المطاعم التي تستثمر الأرصفة؟

إلى الحدائق هذا غير ممكن لأنه يفترض أن يكون هناك حارس لكل حديقة، ويكفيه الاستعانة في الدوريات الشرطة الجواله عند الحاجة. مدير الأملاك باسم سلهب أوضح أن موضوع إيرادات مخالفات المطاعم الآن في عهدة لجنة مشكلة لهذه الغاية مهمتها دراسة كل الطلبات التي قدمت لإشغال الأملاك العامة.

العديد على الصالح معاون قائد شرطة دمشق أكد أن كل ما يطرح في المجلس ومن الأعضاء هو محل اهتمام قيادة الشرطة لأنه في النتيجة هو مطلب لأبناء المحافظة، ولكن نحن نتحرك ضمن الإمكانيات المتاحة ونوزع عناصر شرطة المرور وفق الأولويات وحسب مقتضيات المصلحة العامة وموضوع إرسال شرطة

أعضاء مجلس محافظة دمشق: ضرائب دون ضوابط

«مجهولو التابعة» يأخذون «خوة» من الطلاب والمواطنين في الربوة



محمود الصالح

تركزت مناقشات مجلس محافظة دمشق في جلسته الثالثة حول الواقع المروري والكهرباء والمياه والصرف الصحي والاتصالات والضرائب والرسوم، طالب معتز السواح ببيان وضع استفتاء بدلات استخدام الأملاك العامة وفق القانون ١٨ لعام ١٩٩٤ ويشكل خاص للمحلات التي تستغل الأرصفة بموجب قرار مجلس محافظة دمشق رقم ٣٨/د لعام ٢٠١٥، مؤكداً ضرورة وضع كوة جباية للمالية في فرع الهجرة والجوازات في مدينة دمشق من أجل تخفيف معاناة المواطنين في تسديد رسوم جوازات السفر.. وكشف لؤي مجذوب عن وجود ضرائب دون أي ضوابط منبثراً إلى وجود محل في حارة شعبية ترتب عليه ضريبة ١٤٠ ألفاً سنوياً وآخر في شارع الحرا ضريبة ١٢٠ ألفاً سنوياً وهناك مول في الميدان فرضت عليه ضريبة ٨٠٠ مليون ليرة سورية لأربع سنوات بسبب غياب أسس التكلفة الضريبي في وقت يبيع هذه المول بريح ٣ بالمائة، وأشار إلى الوضع السيئ للأرصفة في حي الميدان.

وطالب مهراڤ محمود بوضع تراجيع مع شرطي مرور في نهاية خط سرفيس مساكن الحرس من أجل إلزام السائقين بالوصول إلى نهاية الخط وكذلك الوصول إلى تحت جسر الرئيس حيث يوجد ٤٠٠ سائقاً على خط مساكن الحرس لا يتقيدون في الوصول إلى نهاية الخط.

وأشار محمد سلمان إلى ضرورة إصلاح شبكة الصرف الصحي في شارع الملك فيصل وساروجة والديوانية وأمام أفران ابن العميد ومن مياه الصرف الصحي من الوصول إلى آبار مياه الشرب التي تم حفرها مؤخراً على طريق عربيا وحل مشكلة القنات التي يجب أن تخدم سكان حي عش الورور.

وأشار سميح دكاك إلى وجود ٢٣٠ سرفيساً على خط الدائري الشمالي لا يصل منها إلى نهاية الخط سوى ١٠ سرفيسين. بدوره أوضح هيثم ميديا عضو المكتب التنفيذي للمحافظة أوجدت حلاً مؤقتاً لمساح للفانات المغلقة الخاصة الرابية بالعمل في نقل الرقاب من تحت جسر الثورة إلى عش الورور وسيتم منحهم بطاقات مؤقتة لذلك، مؤكداً ضرورة وجود لجنة لكل